مجلة بحوث الإعلام الرقمي

دورية علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال - جامعة السويس

- الخطاب الديني في العصر الرقمي
  أ. د. عبد الكريم عبد الجليل الوزا
- المؤسسات والوعي الديني للشباب في العصر الرقمي: رؤية تحليلية نقدية
  أ. د. آمال حسن الغزاوى
- الخطاب الديني في شبكات الإنترنت: سماته وضوابطه
  بروفيسور دكتور قاضي دين محمد
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التوعية الدينية
  د. هشام خلف الله
- ضوابط وأخلاقيات نشر المحتوى الديني في وسائل التواصل الاجتماعي
  د. ياسر يوسف عوض الكريم أبو القاسم
- جهود المؤسسات الحكومية في تحصين الوعي الديني وبثه في المجتمع
  د. محمد عبادي

العدد الثاني: يوليو ٢٠٢٣

مجلة بحوث الإعلام الرقمي

العدد الثاني: يوليو ٢٠٢٣

Digital Media Research Journal

Quarterly Scientific Journal issued by
The Faculty of Media and Communication Technology - Suez University

- Religious Discourse in the Digital Age.
  Prof. Dr. Abdel Karim Abdel Jalil Al-Wazzan
- Institutions and Religious Awareness of Youth in the Digital Age: An Analytical Critical View.
  Prof. Dr. Amal Hassan Al-Ghazzawi
- Religious Discourse on the Internet: Its Features and Controls.
  Prof. Dr. Qazi Din Mohammed
- Using Artificial Intelligence Techniques in Religious Awareness.
  Dr. Hisham Khalafallah
- Controls and Ethics of Posting Religious Content on Social Media.
  Dr. Yasser Youssef Awad Al-Karim Abu Al-Qasim
- Efforts of Government Institutions to Fortify Religious Awareness and Spread it in Society.
  Dr. Mohammed Abadi

Number Two
July
2023

مجلة بحوث الإعلام الرقمي

دورية علمية فصلية محكّمة

تصدر عن كلية الإعلام

وتكنولوجيا الاتصال

جامعة السويس

الهيئة الاستشارية:

أ.د/ حسين أمين	الأستاذ بكلية الإعلام – الجامعة الأمريكية بالقاهرة
أ.د/ حمدى حسن أبو العينين	أستاذ الإعلام بالجامعات المصرية
أ.د/ سامى عبد العزيز	أستاذ بقسم العلاقات العامة والإعلان بكلية الإعلام – جامعة القاهرة
أ.د/ سامي محمد ربيع الشريف	أستاذ الإذاعة والتلفيزيون وعميد كلية الإعلام - الجامعة الحديثة
أ.د. سهير صالح إبراهيم	عميد المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق
أ.د/ سيد بهنسي	أستاذ الإعلام بكلية الآداب- جامعة عين شمس
أ.د / عادل عبد الغفار	الأستاذ بكلية الإعلام – جامعة القاهرة
أ.د/ عادل فهمي البيومي	الأستاذ بكلية الإعلام – جامعة القاهرة
أ.د. عبد الرحمن محمد الشامي	أستاذ الإعلام بجامعة قطر – دولة قطر
أ.د. عبد الرحمن بن نامي المطيري	الأستاذ بكلية الإعلام والاتصال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– المملكة العربية السعودية
أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي	الأستاذ بكلية الخوارزمي الجامعية التقنية- المملكة الأردنية
أ.د/ محمد رضا أحمد	أستاذ الإعلام – بجامعة المنصورة
أ.د/ محمد علي شومان	أستاذ الصحافة وعميد كلية الإعلام - الجامعة البريطانية بمصر
أ.د/ محمد سعد إبراهيم	أستاذ الصحافة - قسم الإعلام - جامعة المنيا
أ.د/ مني سعيد الحديدي	الأستاذ بقسم الإذاعة والتلفيزيون بكلية الإعلام - جامعة القاهرة
أ.د/ هويدا مصطفي	أستاذ الإذاعة والتلفيزيون وعميد كلية الإعلام الأسبق - جامعة القاهرة

مجلة بحوث الإعلام الرقمي

دورية علمية فصلية محكّمة تصدر عن كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال- جامعة السويس

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أ.د. أمين سعيد عبد الغني

مساعدو رئيس التحرير

أ.د. حسن علي محمد

الأستاذ المتفرغ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

أ.د. عبد اللّه بن محمد الرفاعي

عميد كلية الإعلام والاتصال الأسبق

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية

أ.د. علي عقلة نجادات

عميد كلية الإعلام- جامعة البترا- المملكة الأردنية

أ.د. مناور بيان الراجحي

الأستاذ بقسم الإعلام- كلية الآداب- جامعة الكويت

مدير التحرير

أ.م.د. السيد عبد الرحمن علي

سكرتير التحرير

أ.م.د. علا عبد القوي عامر

السكرتير الإداري

مي محمد سليم

الآراء الواردة بالبحوث المنشورة في هذه المجلة تعبّر عن أصحابها فقط

المراسلات:

ترسل المراسلات باسم الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير - كلية الإعلام وتكنولوجيا الاتصال – جامعة السويس- السويس- مدينة السلام (١).

تليفون: 0623523774

البريد الإلكتروني: dmrjournal@media.suezuni.edu.eg

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: 2023/24417

الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: ISSN: 2812-5762

أهداف المجلة:

- الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في مجالات البحوث والدراسات في مجالات تخصص الإعلام الرقمى المختلفة.
- نشر البحوث العلمية المبتكرة، التي يعدّها أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية والعربية، والباحثون في المجالات العلمية لتخصص الاعلام الرقمى.
- توفير فرصة التقويم العلمى للبحوث من خلال إخضاع البحوث للرأي العلمي الذى يأخذ على عاتقة تقويم الجوانب العلمية والمنهجية في البحث العلمي.
- معالجة القضايا المعاصرة في إطار البحث العلمى، وتوظيفها في خدمة المجتمع، وخدمة القضايا الجوهرية التي تأسست من أجلها المجلة، وعلى رأسها التحول الرقمى.
- رصد ومتابعة اتجاهات البحث العلمى، من خلال الوقوف على النتائج العلمية للبحوث التي تصدرها المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة.
- اهتمامات المجلة:
- تعنى المجلة بنشر:
- البحوث العلمية الرصينة في مجالات تخصص الإعلام الرقمى.
- البحوث والدراسات النقدية التي تتصل بالإصدارات في مجالات التخصص التي تعنى بها المجلة.
- البحوث والدراسات العلمية المعنية بمعالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة في المجتمع، وخصوصًا التحول الرقمي.
- البحوث والتقارير والترجمات العلمية، وعرض الكتب الجديدة في مجال الإعلام الرقمي ومراجعتها.
- التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية في تخصص الإعلام الرقمي في مصر والعالم العربي والعالم.

قواعد النشر:

- أن تكون البحوث متخصصة في مسألة من المسائل التي تهتم بها المجلة.
- أن تكون البحوث متّسمة بالعمق والأصالة، بحيث يضيف كل بحث جديداً إلى المعرفة.
- أن تكون البحوث موثقة من الناحية العلمية بالمراجع والمصادر والوثائق.
- تنشر البحوث في المجلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
- أن يقر صاحب البحث بأن بحثه عمل أصيل له وليس مشتقاً من رسالتي الماجستير والدكتوراه العائدتين له.
- ألاّ يكون البحث قد سبق نشره، ويقدم الباحث تعهداً بذلك.
- ألاّ يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- لا يجوز نشر البحث في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة كلية الإعلام جامعة السويس إلاّ بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
- موافقة المؤلف على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
- أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردّ سواء أنشرت أم لم تنشر.
- يُمنح الباحث نسخة واحدة من العدد المنشور فيه بحثه مع خمس مستلات منه.

متطلبات النص المقدم للنشر:

- يجب ألاّ يزيد عدد صفحات البحث عن (٣٠ صفحة) بما فيها الأشكال والصور والجداول والمراجع)بمقاس A٤ / أو حوالي ٩٠٠٠ كلمة).
- يذكر اسم المؤلف وعنوانه الحالي بعد عنوان البحث مباشرة مع ذكر عنوانه، ومرتبته العلمية، وبريده الإلكتروني.
- تقدم البحوث مكتوبة بخط Arabic Simplified حجم (١٤) للنصوص في المتن، وبالخط نفسه بحجم (١٢) للهوامش في نهاية البحث، وتكون الهوامش (٢,٥ سم) من كل طرف.

- تُدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في متن البحث، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وتُرقم ترقيماً متسلسلاً، وتُكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية في أسفلها.
- تُدرج الجداول في متن البحث وتُرقم ترقيماً متسلسلاً وتُكتب أسماؤها في أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتُكتب أسفل الجدول.
- تُذكر الهوامش آخر البحث، وتُذكر بعدها مباشرة قائمة المصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً.
- يجب أن يحتوى البحث على ملخص وافٍ بحدود (١٥٠-٢٠٠) كلمة باللغة المكتوب فيها البحث، وملخص وافٍ أيضًا بحدود (١٥٠-٢٠٠) كلمة باللغة الإنجليزية، ويُكتب الملخصان في صفحتين مستقلتين.
-
- يُذكر مرة واحدة في البحث المصطلح العلمى باللغة العربية وبجانبه المصطلح باللغة الإنجليزية أو الفرنسية عند وروده أول مرة، ويُكتفى بعد ذلك بكتابته باللغة العربية.

الفهرس

- تقديم أ. د. سامي الشريف، الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية 10
- كلمة أ. د. محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف 12
- كلمة أ. د. السيد عبد العظيم الشرقاوي، رئيس جامعة السويس 13
- كلمة أ. د. شوقي علام، فضيلة المفتي 15
- كلمة أ. د. أسامة العبد، الأمين العام 18
- كلمة أ. د. نظير عياد 21
- كلمة أ. د. عصام الكردي 24
- كلمة أ. د. أمين سعيد، عميد كلية الإعلام بجامعة السويس 26
- أ. د. محمد بشاري، الجرائم الإلكترونية ودورها في التحريض على الإرهاب والعنف والتطرف 31
- السفير أشرف عقل، رقمنة الخطاب الديني الإسلامي 41
- أ. د. عبد الكريم عبد الجليل الوزان، الخطاب الديني في العصر الرقمي 49
- د. محمد الشيخ عبد الله، الفتوى المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية 57
- أ. د. أسامة عبد الرحيم علي، الضوابط الأخلاقية لاستخدام الدعاة لمنصات الإعلام الرقمي 71
- د. عبد الله حسين الشيعاني، دور رابطة الجامعات الإسلامية في نشر الوعي الثقافي والتعليمي، منصة (تويتر) نموذجا: دراسة تحليلية 79
- د. خالد حامد أبو قوطة، فعالية منصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي الديني لدى الشباب الفلسطيني 89
- أ. د. محمود السيد داود، شبهات الخلاف الفقهي والتعامل الصحيح معها في العصر الرقمي 109
- أ. د. موسي طه تاي الله الحداد، قنوات الدعاة: التحديات والأولويات 127
- د. هشام خلف الله، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التوعية الدينية 137
- د. ياسر يوسف عوض الكريم أبو القاسم، ضوابط وأخلاقيات نشر المحتوى الديني في وسائل التواصل الاجتماعي 143
- أ. رفعت فياض، الوعي الديني لدى الشباب في ظل الرقمنة 151

✍ بروفيسور دكتور قاضي دين محمد، الخطاب الديني في شبكات الإنترنت: سماته وضوابطه 155
✍ أ. د. آمال حسن الغزاوي، المؤسسات والوعي الديني للشباب في العصر الرقمي: رؤية تحليلية نقدية 163
✍ د. عبد الله بن ناصر الحمود، أسس وتطبيقات تسويق القيم الثقافية عبر وسائط التقنية الرقمية المعاصرة 171
✍ د. محمد عبادي، جهود المؤسسات الحكومية في تحصين الوعي الديني وبثه في المجتمع 181
✍ د. يوسف أحمد عمر، مهارات التعليم الرقمي 191

الفتوى المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية

الدكتور محمد الشيخ عبد الله
عضو هيئة التدريس في جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية
الإمارات العربية المتحدة

الفتوى المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية

الدكتور محمد الشيخ عبد الله

مقدمة:

يطرح موضوع الوسائل الرقمية الحديثة بما يوفره من وسائط الاتصال المختلفة والمتنوعة لكل فرد فرص التأثر والتأثير ضمن البيئة الافتراضية التي أصبح بإمكان أي فرد أن يلج إليها متى شاء وكيفما أراد، ويوظفها في جميع مجالات الحياة سلبا أو إيجابا، أسئلة ملحة تتطلب الإجابة عليها إثارة إشكالات تجب معالجتها أكثر من أي وقت مضى.

أيها الإخوة والأخوات: يُشكل الوعي الديني في العصر الرقمي تحديات جمة، ويطرح إشكالات عدة، إزاء ما تشكله الثورة الرقمية المتسارعة من الانفتاح الواسع على تشكلات التطور والتحديث في المجتمعات الأخرى، ويتأكد أهمية مراجعة خصوصية الوعي بشدة مع ملاحظة ما تعيشه اليوم فئة الشباب المفتونة من الانشغال بالوسائط الاجتماعية التي وصلت بالبعض حد الانقطاع عن الواقع الحقيقي وتمثلاته، فأصبح يعيش في عالم وهمي بجميع افتراضاته وإشكالاته، ما أدى بالكثير من هذه الفئة إلى الانقطاع عن الدراسة، وبالبعض الآخر إلى ركوب موجة الغلو والتطرف، وغير ذلك مما لا تُحمد عقباه.

من هنا يأتي هذا المؤتمر المبارك محاولة لسد الفجوة الخاصة بالوعي الديني، ويؤكد على أهميته وخاصة عند الشباب في عالمنا المعاصر حتى لا تتخطفهم أيادي الشبه، أو تهوي بهم ريح فتاوى التطرف إلى مكان سحيق.

ولعل من أهم المواضيع التي تشغل العاملين في هذا الحقل: "الفتوى المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية"

أهمية الموضوع:

تمثل الفتوى وما يكتنفها من إشكالات تجب معالجتها، وضوابط شرعية يجب ضبطها وتبيينها، وتحديات رقمية يجب العمل على تجاوزها أهم مرتكزات الوعي الديني في واقعنا المعاصر، وخاصة في العصر الرقمي الذي فتح الباب على مصراعيه لعرض جميع الآراء والأفكار تأثيرا وتفاعلا في المجال الإعلامي، ووسائل التواصل الاجتماعية الحديثة التي تحتل الصدارة الآن، وتمثل التحدي الأكبر في هذا المجال.

إشكالية البحث:

تعالج هذه الورقة العلمية إشكالا يتعلق بطرق ضبط الفتاوى الشرعية في عالمنا المعاصر، ومعالجة ما تفرضه الوسائط الرقمية من تحديات في عالم التكنولوجيا المتطورة، وعلاقة ذلك بالوعي الديني عند الشباب.

وسنحاول الإجابة عن هذا الإشكال من خلال الأسئلة الآتية:

- ✓ ما أهم الضوابط الضرورية للفتوى الشرعية في العصر الرقمي؟
- ✓ ما أهم التحديات التي تواجه ضبط الفتوى في العصر الرقمي؟
- ✓ ما علاقة ذلك بالوعي الديني عند الشباب في واقعنا المعاصر؟

وحتى لا يتشعب الموضوع كثيرا فإن المقصود بهذا العنوان: "الفتوى المعاصرة بين الضوابط الشرعية والتحديات الرقمية" ضبط الفتوى بضوابطها الأصلية المعروفة في بابها، وإضافة بعض الضوابط المستجدة في ضوء ما يفرضه الواقع بأبعاده وتجلياته، وتوظيف ذلك في إطار ما يخدم نشر الوعي الديني وترسيخه لدى فئة الشباب في العصر الراهن ومتطلباته".

المحور الأول: التحديات الرقمية التي تواجهها الفتوى في واقعنا المعاصر:

لا نحتاج إلى التدليل كثيرا على أهمية الفتوى وعلاقتها بالوعي الديني وخاصة عند فئة الشباب الأكثر عرضة للتأثر بمضمون الفتوى في العالم الرقمي الذي فرض نفسه وألقى بظلاله على مختلف جوانب الحياة بأبعادها المتعددة، فما أهم هذه التحديات؟

أولا: رقمنة الفتوى والاستفادة من الواقع المعاصر في مجال الفتوى الصحيحة: لعل التحدي الأكبر الذي يواجهنا اليوم رقمنة الفتوى، والاستفادة من التطور العلمي السريع في هذا المجال بشكل إيجابي؛ لذلك يجب على المؤسسات العاملة في مجال الفتوى، والحقل الديني عموما العمل على تطوير البرامج ووسائل التواصل، وتبادل الخبرات من أجل مسايرة التطور الرقمي، وتقديم الحلول المناسبة لنوازل الواقع من أجل سد الفجوات التي قد يتسلل منها الخطر إلى أفراد المجتمع، فحاجة الناس إلى ما يصلحون به أمور دينهم ودنياهم من آكد الأوليات.

وهنا نشيد بالدور الذي قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال ضبط الفتوى ورقمنتها، وتوفيرها بمختلف الوسائط من علماء موثوق بهم في هذا المجال.

ثانيا: مراعاة خصوصية الفتوى: إذا أردنا أن نستفيد من هذه الوسائط بشكل إيجابي فعلينا التريث قليلا، والاستفادة منها وفق خطوات محسوبة ودقيقة تلائم خصوصية الفتوى، وتراعي ضوابطها الشرعية، ومثالا على هذا ندرك جيدا أن مراعاة حال السائل، ومعرفة خصوصيته، والنظر في نازلته، وما يكتنفها

من ملابسات كلها أمور يستحضرها المفتي لإصدار الفتوى، وهذه أمور قد لا تتوافر في الوسائط الرقمية؛ لذلك نحتاج فيها إلى تأن حتى نتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود وخاصة ما يتعلق بالرد الآلي على الفتاوى اعتمادا على الذكاء الاصطناعي.

ثالثا: انتشار الفتوى عبر الوسائط الرقمية: لقد أسهمت الوسائط الرقمية بأجناسها وأنواعها إلى تسيب في الفتوى، وفوضوية في المفتين، وخلق جيل من المتصدرين لهذا الشأن لا يملكون من شروطه وأدواته إلا تصدرهم للمشهد وكثرة المتابعين، فسئلوا فأفتوا بغير علم فأفسدوا الدنيا، وأفسدوا الدين، وشوشوا بفتاويهم على ضعاف النفوس، واستغلوا العواطف واختطفوا الدين خدمة لآرائهم وأجنداتهم الفكرية والعقدية.

"دون أن يحيطوا علما بمصادر الشريعة ومواردها وجزئيات نصوصها وكليات مقاصدها مما أدى من جهة إلى انفعال فيه شطط، ورد فعل من الجهة الأخرى فيه خطأ وغلط" على حد عبارة معالي الشيخ عبد الله بن بيه.[٧]

لقد اقتنص هؤلاء مبكرا فرصة توافر الوسائط الرقمية فنشروا أفكارهم، وروجوا أخبارهم دون رقيب أو حسيب عبر الفضائيات، والمواقع والمنصات، ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي المنتشرة.

رابعا: غياب تشريعات رادعة للمنتحلين للإفتاء: تحتاج الفتوى اليوم إلى وضع تشريعات رادعة، وتقنينات زاجرة تمنع من التسور والتطاول على استصدار الفتوى من دون ترخيص، أو إذن من الجهات المسؤولة، ويجب أن تشمل هذه التشريعات تعاطي الشأن الديني عبر الوسائط الرقمية بمختلف جوانبها لغير المرخصين أو المأذونين، وخاصة فيما يتعلق بشأن الفتوى وسائر ما له صلة بمواضيع التوجيه والتوعية والإرشاد الديني.

إن من شأن الرقابة الصارمة، والمتابعة الحاسمة لهذا المجال أن تسهم في الحد من انتشار الفتوى وصدورها من غير الجهات المأذونة، أو المخولة، مما سينعكس بشكل إيجابي واضح على مستوى تحصين الوعي الدينى وخاصة عند فئة الشباب.

المحور الثاني: الضوابط الشرعية للفتوى:

لن نطيل هنا كثيرا في عرض الضوابط الشرعية المعروفة في هذا المجال وإنما سنقتصر على الضوابط التي لها علاقة بالفتوى المعاصرة ذات التأثير في الوعي الديني:

---

[٧] - ابن بيه، عبد الله ، تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، مركز الموطأ ٢٠٠٤

أولا: ضابط العلم: العلم بالنسبة للمجتهد هو: "العلم بالكتاب والسنة، وبالنسبة للمقلد العلم بنصوص إمامه، وحتى العلم بنصوص الإمام لم يتفق على المقصود به وإنما يبقى المحدد لماهية العلم المشترط في المفتي موجّها بقانون الضرورة فهذا الإمام المازري يحدثنا عن الفتوى في زمانه".

"الذي يفتي في هذه الأزمان أقل مراتبه في نقل المذاهب أن يكون: قد استبحر في الاطلاع على روايات المذهب وتأويل الشيوخ لها وتوجيههم لما وقع من الاختلاف فيها وتشبيههم مسائل بمسائل يسبق إلى الذهن تباعدها وتفريقهم بين مسائل يقع في النفس تفاوتها إلى غير ذلك انتهى"

ومعلوم أن الإمام المازري: بلغ رتبة الاجتهاد وما أفتى قط بغير المشهور وعاش ثلاثا وثمانين سنة، وكفى به قدوة في هذا.

وتوضيحا لتفاوت ماهية العلم المشترطة في المفتي نقل الحطاب عدة نقول عن متأخري المذهب بضرورة الفتوى بما فيه نص عن إمام المذهب، ولكن الإشكال يتحدد إذا لم يكن في النازلة نص فالذي ذهب إليه ابن العربي أنه لا يجوز للمقلد القياس على قول إمامه، ولكن هذا القول اعترضه ابن عرفة ورد عليه بقوله: "(قلت) يرد كلامه؛ لأنه يؤدي إلى تعطيل الأحكام؛ لأن الفرض عدم المجتهد لامتناع تولية المقلد مع وجوده فإذا كان حكم النازلة غير منصوص عليه ولم يجز للمقلد المولى القياس على قول مقلده في نازلة أخرى، تعطلت الأحكام وبأنه خلاف عمل متقدمي أهل المذهب كابن القاسم في المدونة في قياسه على أقوال مالك ومتأخريهم كاللخمي وابن رشد والتونسي والباجي وغير واحد من أهل المذهب، بل من تأمل كلام ابن رشد وجده يعد اختياراته بتخريجاته في تحصيله الأقوال أقوالا"[٨]

وقد حاول الحطاب أن يجد مخرجا لتوجيه كلام ابن العربي فقال:

"والمقلد قسمان، محيط بأصول مذهب مقلده وقواعده بحيث تكون نسبته إلى مذهبه كنسبة المجتهد المطلق إلى أصول الشريعة وقواعدها فهذا يجوز له التخريج والقياس بشرائطه كما جاز للمجتهد المطلق، وغير محيط فلا يجوز له التخريج؛ لأنه كالعامي بالنسبة إلى حملة الشريعة فينبغي أن يحمل قوله على القسم الثاني فيتجه وإلا فمشكل"[٩]

والذي حمل الحطاب على توجيه كلام ابن العربي هو الخوف من تعطيل الأحكام اعتبارا لشروط أصلا هي غير موجودة في الواقع.

---

[٨]- الطرابلسي، أبوعبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الحطاب) مواهب الجليل،- شرح مختصر خليل، دار الفكر، ١٩٩٢م. ٩٢/٦.

[٩]- نفسه

الضابط الثاني: الورع والعدالة:

تعرض شارح السعود لذات المسألة قائلا: "إن المفتي يحرم على غيره العمل بفتواه إذا لم تجتمع فيه ثلاثة أمور الدين والعلم والورع لعدم الثقة بمن عدمت فيه خصلة من الثلاث"[١٠]

والكلام في اشتراط الورع والعدالة في المفتي مبثوث في كتب أصول الفقه يسهل الرجوع إليها في ذلك كله، ولكن الغرض من تناول هذين الشرطين هو التنبيه إلى أن الورع المذكور والعدالة المطلوبة تختلف بحسب اختلاف الأزمنة والأمكنة، وتخضع هي الأخرى لعامل الضرورة الذي تحدثنا عنه في ضابط العلم المشترط في المفتي مع أن الظاهر من عبارات متأخري المذهب التأكيد على الورع والعدالة كما قدمنا في كلام ابن حبيب: "فإن لم يكن، فالعقل والورع، فإنه بالعقل يسأل وبالورع يعف"

وقال أصبغ: "إذا لم يوجد إلا عدل لا علم عنده وعالم لا بأس بحاله ولكن الذي لا علم عنده أعدل منه، فإن العالم هو الذي يولى، فإن كان ليس بعد فيولى العدل الذي ليس بعالم ويؤمر أن يسأل ويستشير، وهذا الذي وقع في المذهب ينبغي أن يحمل على مواقع الضرورة ومسيس الحاجة"[١١].

فعامل الضرورة وتأثيره في تغيير هذه الضوابط وإخضاعه للواقع أمر لا مفر منه، فالعدالة، في زمننا تختلف عن العدالة في العصور الأخرى وكذلك الورع، فالفقهاء نصوا على أنه يقبل في الشهادة غير العدول وإن كانوا غير مسلمين، يقول خليل في مختصره "وقبل للتعذر غير عدول وإن مشركين"[١٢] وعلق العدوي على عبارة المختصر بقوله: "والظاهر أنه إذا فقد ذلك كهذه الأزمنة يعول على غلبة ظنه"[١٣]

الضابط الثالث: فهم الواقع

من أهم الضوابط التي ينبغي التوقف عندها مليا ما يتعلق بفهم الواقع بسياقاته وإكراهاته، وجميع أبعاده التي يحتاج المفتي استحضارها عند إصدار الحكم على أية نازلة ترد عليه؛ ولذلك أكد العلماء على فهم الواقع، فقد نقل معالي الشيخ عبد الله بن بيه عن ابن القيم قوله: "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم:

"أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علما.

---

[١٠]- السيناوني، حسن بن عمر ، الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، مطبعة – تونس، ج٣، ٩٩.

[١١]- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، ط، ١، ١٩٨٦، ج، ١، ٣٠.

[١٢]- أبو المودة، ضياء الدين خليل بن إسحاق الجندي المالكي، ط،١، ٢٠٠٥، ج١، /١٥٦.

[١٣]- العدوي، حاشية العدوي على شرح مختصر خليل لمحمد بن عبد الله الخرشي، (دار الفكر) بيروت، ج١، ١٨٦.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر، فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرا"[١٤].

كذلك تأكيدهم على معرفة الأعراف، والعادات، والتقاليد، للمستفتي حتي يجيبه المفتي وهو على بينة من أمره.

لذلك لا ينكر تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان ترجيحا لمصلحة حادثة أو دفعا لمفسدة حادثة لم تكن قائمة في زمن من الأزمنة، فأحوال الناس يعتريها التغيير والتبديل، فجلب المصالح ودفع المفاسد هما مناط الأحكام ومقاصد التشريع.

ومن أهم محددات فهم الواقع المعاصر لدى رعاة الوعي الديني وسدنته اليوم تشبعهم بما يجب من المعارف المعاصرة المعينة على التحرر من قيود الخضوع و الركود والانغلاق الذي يعيشه البعض بحكم الجمود على تراث نتج في بيئة مغايرة وعصر مختلف تماما عن حاضرنا الذي أصبحت تحكمه وتسيطر عليه ظاهرة المنافسة بين شعوب العالم وأممه في مضمار التطور المعرفي والانطلاق المتسارع في ميدان تحديث وسائل الحياة، وهو أمر يتطلب من كل منا بذل جهد كبير في سبيل البحث والاطلاع على مستجدات العصر، بُغية التمكن من استيعاب حقيقة الواقع وما يرتبط به من كل الملابسات، حتى يتسنى له مواجهة المخاطر المتولدة عن هذا الواقع بما يدفعها من طرح مناسب ورد موفق قائم على أساطين الحجج العلمية المستقاة من مقاصد الشرع مع إثباتها بالبراهين العقلية المستندة إلى نتاج الفهم المستوعب لحقائق الظواهر المعاصرة، حتى يستبين سبيل السداد وتظهر طريق الحق والسداد.

الضابط الرابع: التفريق بين الثابت والمتغير:

يعني بالثابت القطعيات من الأحكام العقدية والعملية التي لا يعتريها التغيير ولا التبديل، وأما المتغير فنقصد بها الأحكام الفرعية الخاضعة للواقع وتبدل الزمان، وتغير المكان، والأحوال والأعراف.

فالمفتي لابد أن يكون على إدراك كامل بالتفريق بين ما هو ثابت وما هو متغير، وعلى هذا الأساس لا بد أن يطلع على مآخذ الأحكام ومنازع العلماء في الاستدلال، ومواطن الاختلاف، حتى ينصف المخالف ويقبل الآخر ويسلك بالناس الطريق الأعدل والأمثل بعيدا عن التشدد والتساهل في الدين.

قال ابن فرحون في تبصرته: "ولا يجوز التساهل في الفتوى، ومن عرف بذلك لم يجز أن يستفتى وربما يكون التساهل بإسراعه وعدم تثبته وقد يحمله على ذلك تُوهمه أن السرعة براعة والبطء عجز

---

[١٤] – ابن القيم، إعلام الموقعين، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٩٩م ج١، ٦٩.

ولأن يبطئ ولا يخطئ أجمل به من أن يضل ويضل وقد يكون تساهله بأن تحمله الأغراض الفاسدة على تتبع الحيل المحذورة ترخيصا على من يريد نفعه وتغليظا على من يريد ضرره"[١٥].

المحور الثالث: علاقة الفتوى الشرعية بالوعي الديني في عصر الرقمنة

يمثل الوعي الديني للشباب في واقعنا المعاصر تحديا كبيرا في ظل انتشار الوسائل الإعلامية، والوسائط الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بالفتوى، فبعد أن كانت هذه الوسائل في بدايات ظهورها مجرد أدوات تقنية، أضحت بفعل تلاحق التطور سلاحا يتنافس الفرقاء في استخدامه لتحقيق التفوق وإحراز النصر في معركة إنتاج الوعي وصياغة الأفكار وصناعة التوجهات، فلا شيء أكثر اليوم فاعلية في التأثير على الواقع أكثر من هذه الوسائل؛ لذلك نهيب بمختلف الفاعلين في هذا المجال، والعاملين في المجالات الدينية الأخرى تقديم هذا الدين لمختلف فئات المجتمع، وخاصة فئة الشباب بوجهه الناصع، ومحياه المشرق دون تحريف أو تغيير، أو تبديل، فالمفتي موقع عن الله سبحانه وتعالى، يسلك بالعباد الطريق الأوسط الأعدل الذي يدلهم على الصراط المستقيم، ويبين لهم معالم الشرع القويم، يحبب إليهم مضامينه، ويكشف لهم أوجه محاسنه، ومواطن يسره وسهولته، متبعا في ذلك نهج إمام المفتين ورسول رب العالمين عليه صلوات الله وسلامه عليه، وصحابته من بعده.

لقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم: الطريقة المثلى، والمنهجية الفضلى للفتوى فكانت أجوبته وفتاويه تمثل ما ورد في القرآن الكريم من التيسير والتسهيل، ورفع الحرج عن الناس في حياتهم، ومعاشاتهم مع النظر في مقتضيات أحوالهم وخصوصياتهم فكان يجيب كل سائل بما يلائم حاله، ويراعي خصوصيته، فيحمله على السبيل الأمثل والصراط الأعدل والمنهج الأقوم من غير إفراط ولا تفريط، وقد سلك الصحابة والتابعون من بعده هذا المنهج القويم والصراط المستقيم.

ومع وضوح هذا المنهج وضوح الشمس، والمعزز بالأمثلة الماثلة، والأدلة الواضحة لا زلنا للأسف نرى في واقعنا المعاصر أمثلة من الفتاوى تبالغ في مجانبة التيسير والتسهيل بموجبها قتلت الأنفس، وانتهبت الأموال، واستبيحت الأعراض وأخرج الناس من ديارهم بغير حق استنادا إلى فهوم قاصرة، ونصوص مجتزئة، وعدم فهم لمقاصد الشريعة الكلية وقواعدها العامة، وجهل بواقع الناس، ومقتضيات أحوالهم التي تستوجب الترفق بهم.

فالعمل على تعزيز الوعي الديني يمثل الضرورة القصوى وخاصة في ظل الوسائط الرقمية التي تتطلب منا اليقظة والحذر، والعمل على نشر الوعي الديني بطريقة تطمئن إليها النفوس وتقبلها العقول.

---

[١٥] – ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، ج، ١ ، ٧٦.

توصيات ومقترحات:

أولا: التوصيات

– مراعاة الواقع في الضوابط الشرعية الخاصة بالفتوى، فضابط العلم والورع يختلف على حسب الزمان والمكان، ويتغير بتغير الأحوال، ويخضع لقانون الضرورة، فالمفتي اليوم ليس هو المجتهد في العصور الماضية مثلا؟

– العمل سريعا على رقمنة الفتوى، والاستفادة من الوسائط الرقمية في هذا المجال

– ضرورة مراعاة خصوصية الفتوى، وضبطها بضوابط الشرع، والواقع، ومراعاة خصوصية الوعي عند الشباب في ظل التغيرات الراهنة، فتغير الفتوى لتغير الأحوال، والأزمان أمر مشهود، وغبه محمود.

– التحديات التي تطرحها الوسائط الرقمية في ظل التطور التكنولوجي المعاصر يمكن أن يحول إلى فرص تحسين والاستفادة منها، فهي سلاح ذو حدين، فانتشار الفتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي إذا ضبطت بالضوابط الشرعية، والواقعية، وصدرت عن الجهات الموثوقة يمكن الاستفادة من الوسائل الرقمية في سرعة انتشارها، وخاصة إذا كانت ردا على ظاهرة سلبية، أو شائعة باطلة.

– العمل سريعا على إصدار تشريعات تنظم الفتوى، وتحدد ضوابط المفتين، وتقطع الطريق أم الأدعياء والمتطفلين.

ثانيا: مقترحات

أقترح تخصيص مسار خاص للوعي الديني في العصر الراهن في الجامعات يشمل ثلاثة تخصصات:

التخصص الأول: يشمل الخطابة والوعظ، ويتم التركيز في هذا المسار على التقنيات العلمية والرقمية الخاصة بمجال الخطابة والوعظ، ورفد ذلك بمواد شرعية مكملة لمجال التخصص مما يساعد على رفع مستوى الوعي الديني عند الشباب.

التخصص الثاني: خاص بالفتوى، ويركز في هذا المجال على الآليات الشرعية، والمتطلبات الرقمية، مع تقديم الدورات التي تفيد في هذا المجال، ونشر الوعي الديني عند الشباب بأهمية أخذ الفتوى من الجهات الرسمية والموثوقة.

بعد استكمال التخصص: يحصل الدارس لبرنامج الخطابة والوعظ، أو الإفتاء على رخصة تؤهله لمزاولة المهنة.

يمكن تنفيذ البرنامج أكاديميا عن طريق دبلوم، أو برنامج بكالوريوس، أو ماجستير

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن بيه، عبد الله، تنبيه المراجع على تأصيل فقه الواقع، مركز الموطأ ٢٠٠٤م.
- السيناوني، حسن بن عمر، الأصل الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع، ط: تونس، د. ت.
- الطرابلسي، أبوعبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن (الحطاب)، مواهب الجليل،– شرح مختصر خليل، دار الفكر، ١٩٩٢م.
- العدوي، حاشية العدوي على شرح مختصر خليل لمحمد بن عبد الله الخرشي، (دار الفكر) بيروت، د. ت.
- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية والأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، ط، ١، ١٩٨٦م.
- ابن القيم، إعلام الموقعين، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٩٩م.
- أبو المودة، ضياء الدين خليل بن إسحاق الجندي المالكي، مختصر خليل، ط،١، ٢٠٠٥م.